World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 21 يناير/كانون الثاني 2025

وروما، 18 – 19 فبراير/شباط 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 17 يونيو/حزيران 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 10 من جدول الأعمال

WFP/EB.1/2025/10-B/DRAFT

ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2025

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2025

جدول المحتويات

انتخاب أعضاء هيئة المكتب وتعيين المقرر 2

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة 2

2025/EB.1/1 ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى **البرنامج** **2**

المسائل التشغيلية 4

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية..... 4

تحديث شفوي عن مشروع الضمان العالمي..... 7

قضايا السياسات 8

2025/EB.1/2 إطار دورة السياسات **8**

تحديث بشأن تنفيذ صندوق التحوّل لتغيير الحياة 9

تحديث شفوي عن تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين 9

تحديث شفوي عن إدماج منظور الإعاقة 10

وظائف الرقابة..... 11

2025/EB.1/3 تقرير موجز عن تقييم السياسة البيئية **للبرنامج**، ورد الإدارة عليه **11**

2025/EB.1/4 تقرير موجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الاستعداد للطوارئ، ورد الإدارة عليه **12**

2025/EB.1/5 تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل **البرنامج** **13**

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا 14

تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي **للبرنامج** 14

مسائل أخرى..... 14

2025/EB.1/6 التقرير النهائي للفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس التنفيذي **14**

تقارير عن دورات المجلس التنفيذي 15

2025/EB.1/7 ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2024 15

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة 15

ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية 16

انتخاب أعضاء هيئة المكتب وتعيين المقرر

1- في الجزء الأول من الدورة العادية الأولى لعام 2025 في 21 يناير/كانون الثاني 2025، انتخب المجلس أعضاء هيئة المكتب وفقا للترشيحات التي قدمتها القوائم الانتخابية، باستثناء الترشيحات الخاصة بمنصبي المنسقين المناوبين للقائمتين ألف وباء. وانتخب المجلس عضوين لهذين المنصبين في الجزء الثاني من الدورة في 18 فبراير/شباط 2025، مع تأييد الترشيحات التي طرحتها القائمتان المعنيتان.

2- وعيّن المجلس الممثل الدائم لتشيكيا، Roman Diatka، مقررا للدورة.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2025/EB.1/1 ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج

3- استهلّت المديرة التنفيذية كلمتها بتوجيه تحية إجلال لذكرى أحد أعضاء فريق **البرنامج** الذي وافته المنية في الأسبوع السابق أثناء احتجازه في اليمن. وأشارت إلى أن 325 من العاملين في المجال الإنساني قد لقوا حتفهم في عام 2024، مؤكدة التزام **البرنامج** الراسخ بواجب الرعاية لموظفيه وللأشخاص الذين يخدمهم. وفي ظل 120 نزاعا مسلحا كان دائرا في عام 2024، اضطر **البرنامج** إلى التعامل مع المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المعونة والقيود المفروضة على الوصول. وعلى الرغم من هذه التحديات، واصل موظفو **البرنامج** العمل في الخطوط الأمامية في جميع أنحاء العالم.

4- وتشكّل توقعات التمويل للعمليات الإنسانية في عام 2025 وما بعده مصدر قلق كبير. وأشارت بعض أكبر الجهات المانحة **للبرنامج** إلى أن المساهمات في عام 2025 ستكون أقل بكثير مما كانت عليه في عام 2024. وبناء على ذلك، نقح **البرنامج** توقعاته للمساهمات لعام 2025 من 7.7 مليارات دولار أمريكي إلى 6.4 مليارات دولار أمريكي، ويعمل على ضمان أن تعبر أولوياته التشغيلية عن توقعات التمويل. ومع ذلك، تواصل المديرة التنفيذية التركيز على تأمين أكبر قدر ممكن من التمويل، والتفاعل مع القيادات العالمية والقطاع الخاص لإيصال رسالة واضحة مفادها أن الأمن الغذائي هدف استراتيجي بالإضافة إلى كونه غاية إنسانية.

5- وأضافت أن الكثير من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تستخدم مواردها الخاصة بصورة متزايدة لتمويل الأنشطة التي تحدّ من الاحتياجات في بلدانها. وسيجري استكشاف هذا الدعم بشكل أكبر في عام 2025. وبدأ العمل أيضا على استراتيجية جديدة بشأن القطاع الخاص الذي يعد خامس أكبر جهة مانحة مالية **للبرنامج**، فهو لا يساهم بالأموال فحسب، بل أيضا بالخبرة والابتكار اللذين يساعدان **البرنامج** على زيادة أثره التشغيلي.

6- وسيظل تحسين كفاءة **البرنامج** وفعاليته أولوية في عام 2025. وبعد التخفيض بنسبة 15 في المائة في ميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2024، من المقرر إجراء تخفيض آخر بنسبة 10 في المائة في عام 2025، مع استمرار **البرنامج** في إعطاء الأولوية للعمليات في الخطوط الأمامية. واستُحدثت تدابير إضافية لتحقيق الكفاءة المؤسسية، حيث جُمّدت عمليات التوظيف في المنظمة بأسرها؛ وبات السفر الدولي مقصورا على البعثات الأساسية؛ ويقدم التدريب بالوسائل الافتراضية؛ وعلّقت جميع المشتريات غير الأساسية من السلع والخدمات. وسيجري تنفيذ نموذج "المقرّ العالمي الواحد" ومشروع الضمان العالمي من أجل القضاء على الازدواجية والتشرذم والبيروقراطية غير الضرورية وضمان اتخاذ تدابير رقابية وإشرافية صارمة.

7- وسيقوم **البرنامج** قريبا، باعتباره رائدا في مجال الابتكار، بنشر استراتيجيته الأولى بشأن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. ومن شأن هذه التكنولوجيات أن تُحدث ثورة في مجال العمل الإنساني، مما سيعزز عملية صنع القرار والكفاءة.

8- وأعربت المديرة التنفيذية عن ثقتها بأن دعم المجلس التنفيذي سيُمكّن **البرنامج** من مواصلة تقديم خدماته للأشخاص الذين يخدمهم.

9- وقدّم أعضاء المجلس التنفيذي تعازيهم لأسرة وأصدقاء موظف **البرنامج** الذي توفي في اليمن ولأسر وأصدقاء العاملين الثلاثة الآخرين الذين فقدوا حياتهم خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأعربوا عن تقديرهم الكبير لموظفي **البرنامج** العاملين في الخطوط الأمامية وأيدوا بقوة تعزيز التركيز على واجب الرعاية. وشدد الكثير منهم أيضا على ضرورة ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وشجعوا **البرنامج** على مواصلة الدعوة والدبلوماسية الإنسانية ذات الصلة.

10- وأكّد الأعضاء من جديد على دعمهم القوي **للبرنامج** في ظل المشهد الجغرافي والسياسي الذي يزداد تعقيدا، ويتفاقم بفعل النقص الحاد في التمويل وتزايد الاحتياجات الإنسانية. وأعربوا عن القلق إزاء تدهور الأمن الغذائي العالمي وضخامة الاحتياجات في جميع أنحاء العالم، مشيرين إلى الأوضاع في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغزة وهايتي ومنطقة بحيرة تشاد ولبنان وميانمار ومنطقة الساحل والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا واليمن. وأثنوا على **البرنامج** لاستجابته السريعة عقب وقف إطلاق النار في غزة وفي لبنان.

11- وفي معرض الحديث عن تحديات التمويل غير المسبوقة، طلب أعضاء المجلس تحديثات منتظمة بشأن أثر هذه التحديات على عمليات **البرنامج** والجهود المبذولة للتخفيف من حدّة نقص التمويل. وأشار اثنان من المراقبين إلى خطورة اعتماد **البرنامج** غير المتناسب على عدد قليل من الجهات المانحة، وحثّ أحدهما **البرنامج** على الانتهاء من إعداد استراتيجيته بشأن الجهات المانحة وعلى أن يكون أكثر انفتاحا على الأفكار الجديدة. ولكن، أثنى أحد أعضاء المجلس على **البرنامج** لجهوده الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة. وأشار الأعضاء إلى أنه سيكون للمشاركة مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ونماذج التمويل الجديدة، بما في ذلك التمويل المتعدد السنوات، دور محوري في المستقبل. وينبغي تقديم المساهمات المالية في أقرب وقت ممكن وأن تبقى هذه المساهمات غير مخصصة لتحقيق أقصى قدر من المرونة. وطلب عدد من أعضاء المجلس بذل مزيد من الجهود المشتركة في تعبئة الموارد من جانب الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها. واقترحوا أيضا أن تنظر الوكالات في إنشاء مركز خدمات مشتركة في مكان منخفض التكلفة.

12- وأشار أحد أعضاء المجلس إلى تعليق الدعم لبرامج المساعدة ريثما يتم استعراض النفقات في هذا المجال، رغم منح إعفاء للمعونة الإنسانية في مجال إنقاذ الأرواح. ومع ذلك، يرى عضو المجلس أن هناك حاجة إلى تعديل عناصر عمل **البرنامج** لضمان المواءمة مع السياسات الوطنية، ودعا **البرنامج** إلى تجنب الترويج للأيديولوجيات المتعلقة بالمنظور الجنساني أو التنوع أو الإنصاف أو الشمول في إطار العمل لإنقاذ الأرواح. وشدد الكثير من أعضاء المجلس الآخرين على دعمهم الراسخ لعمل **البرنامج** في مجال الحماية والشمول الاجتماعي، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة، وقال أحد المراقبين إنه ينبغي ضمان الوظائف الأساسية في مقرّ **البرنامج** المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال الميزانية المخصصة لهذا العمل.

13- وفي حين أقر أعضاء المجلس بأن قيود التمويل تتطلب من **البرنامج** إعطاء الأولوية للعمل في مجال إنقاذ الأرواح، فقد سلطوا الضوء أيضا على ضرورة مواصلة الاستثمار في العمل الاستباقي والقدرة على الصمود للحدّ من الاحتياجات الإنسانية في المستقبل وتعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الأزمات. فمن المهم إشراك الحكومات في تخطيط البرامج وتنفيذها، وإشراك البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة في الجهود الرامية إلى دعم اللاجئين، بما في ذلك في سياق الأزمات الإقليمية.

14- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي يبذلها **البرنامج** لجعل المنظمة أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر قابلية للمساءلة. وطلب عدد منهم تحديثا رسميا بشأن حصائل الإصلاحات، ولا سيّما الكفاءات المكتسبة والوفورات المحقّقة، وطلب أحد الأعضاء إجراء تقييم خارجي مستقل لمشروع الضمان العالمي. وأيّد عدد من أعضاء المجلس استراتيجية تمكين المكاتب القطرية من خلال زيادة تفويض السلطة والموارد، مشددين على ضرورة وجود ضوابط داخلية كافية عند القيام بذلك.

15- وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن تطلعهم إلى دعم عملية وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029. وشكر أحد الأعضاء **البرنامج** على تفاعله مع المجلس في مرحلة مبكرة وبصورة متكررة، وحثّه على الحفاظ على التواصل الشفاف أثناء تعامله مع المعايير المالية الجديدة وسعيه إلى تحديد مزيد من الكفاءات.

16- وشدّد عدة أعضاء على أهمية إضفاء الطابع المحلي في تعزيز جودة عمليات **البرنامج** وأثرها واستدامتها. وقال أحدهم إنّه ينبغي على **البرنامج** أن يبدأ، حيثما أمكن، في التخطيط لتسليم المسؤولية عن عملياته تدريجيا إلى الكيانات الوطنية والمحلية، حتى يتمكن

من تركيز الموارد في أماكن أخرى، وشجع أحد المراقبين **البرنامج** على صياغة سياسة جديدة لتوجيه هذا العمل. وبوجه عام، جرى حثّ **البرنامج** على تعزيز التنسيق والتعاون وإقامة مزيد من الشراكات الاستراتيجية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات الوطنية، ومع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك الشركاء المحليون.

17- وأثنى الكثير من أعضاء المجلس على برامج الوجبات المدرسية التي يقدمها **البرنامج**، والتي توفر فوائد متعددة، ولا سيما عندما تكون الأغذية من مصادر محلية. وشدّد أحد الأعضاء على أهمية الاستثمار في نظم الأغذية الزراعية وسلاسل القيمة المحلية.

18- وقدّم عدد من أعضاء المجلس تفاصيل عن الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الذي تقدمه بلدانهم إلى **البرنامج** ووصفوا مشاركتهم في مبادرات أخرى داخل بلدانهم وفي بلدان أخرى، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتمّت الإشارة إلى أنه يمكن استخدام هذا التعاون لنشر الابتكار والتكنولوجيا على نطاق واسع. وأشار أحد المراقبين إلى الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على بعض البلدان على الأمن الغذائي العالمي.

19- وأثنى الأعضاء على **البرنامج** لتنظيمه الحوار الاستراتيجي في 17 فبراير/شباط 2025، مشيرين إلى أن المناقشات تناولت مواضيع بالغة الأهمية وقدمت رؤى قيمة.

20- وشكرت المديرة التنفيذية المجلس والمراقبين على ما طرحوه من مسائل مهمة سيجري استكشافها بشكل أكبر خلال الدورة.

المسائل التشغيلية

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

21- قدم نائب المديرة التنفيذية العرض الذي تضمن، وفقا لتوصية من استعراض الحوكمة، تقارير من المكاتب الإقليمية الستة، كانت قد قدّمت سابقا كبنود منفصلة في جدول الأعمال. وكان المديرون الإقليميون الستة حاضرين أيضا على المنصة.

22- ولا تنفك البيئة التشغيلية **للبرنامج** تتغير بسرعة بسبب مزيج لا يمكن التنبؤ به من التوترات الجيوسياسية، والأزمات المناخية، والاضطرابات الاقتصادية والنزاعات، واستمرار تزايد الاحتياجات مع انخفاض التمويل.

23- ومن بين عمليات توسيع النطاق المؤسسي الأربع **للبرنامج**، طرأت تطورات مهمة في الجمهورية العربية السورية، حيث تمر بمرحلة انتقالية هشة بعد 14 عاما من الصراع. تحسن الوضع الأمني، رغم استمرار القتال في أجزاء من البلاد. وقد بدأ الكثير من السوريين بالعودة، ولكن ما يقرب من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي يبقى الوضع صعبا. ولدى **البرنامج** القدرة على دعم الانتقال، ولكنه بحاجة إلى موارد لتلبية الاحتياجات العاجلة. ويبقى توفير المساعدات الإنسانية القصيرة والمتوسطة الأجل ضروريا. وفي لبنان، لا تزال مستويات الحاجة مرتفعة. ويساعد **البرنامج** اللبنانيين الضعفاء واللاجئين السوريين ويواصل العمل مع الشركاء للسماح بالعودة الطوعية الكريمة للاجئين السوريين.

24- وفي قطاع غزة، رأى نائب المديرة التنفيذية مستويات الدمار المروعة خلال زيارته الأخيرة. وفي حين لا تزال الأوضاع غير مستقرة، يعود الناس إلى الشمال في محاولة لإعادة بناء حياتهم. وقد كثف المجتمع الإنساني جهوده وقدّم المساعدة حيثما أتيحت إمكانية الوصول. ومنذ وقف إطلاق النار، يقدّم **البرنامج** المساعدات اللوجستية والغذائية لاستجابة الأمم المتحدة المنسقة. ويبقى استمرار إمكانية الوصول أمرا بالغ الأهمية لمواصلة تقديم المساعدة. ولا تزال الأزمة الإقليمية في السودان أشد أزمة جوع في العالم، ويهدد العنف المتصاعد الاستقرار الإقليمي، ووصل **البرنامج** في الآونة الأخيرة إلى بعض المناطق التي تعذر الوصول إليها سابقا، بما في ذلك المواقع المعرضة لخطر المجاعة، وهو يدعم اللاجئين السودانيين الذين ما لا يزالون يصلون إلى البلدان المجاورة. ولا يزال الاضطراب الاقتصادي في السودان وما حوله مستمرا، في حين تبقى الموارد محدودة في تشاد وإثيوبيا وجنوب السودان. ويعمل **البرنامج** أيضا مع الحكومات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي والقطاع الخاص على برامج القدرة على الصمود لدعم اللاجئين. وتتطلب الاستجابة الإقليمية الفعالة إمكانية الوصول، بما في ذلك عبر الخطوط والحدود، ووجودا دوليا **للبرنامج** في جميع أنحاء ولايتي دارفور وكردفان، وضمانات السلامة والأمن، وزيادة الدعوة والتمويل المرن.

25- وبالانتقال إلى عمليات الاهتمام المؤسسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى التصعيد الكبير في أعمال العنف إلى نزوح آلاف الأشخاص واستحداث احتياجات عاجلة في حين حدت عمليات النهب الجماعي للمستودعات، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، والقيود المفروضة على إمكانية الوصول وفجوات التمويل من قدرة **البرنامج** على الاستجابة. والدعم مطلوب من أجل وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق والحركة الآمنة للعاملين في المجال الإنساني والسلع الإنسانية؛ ووقف الأعمال العدائية من أجل استئناف العمليات؛ والتمويل الكافي لتوسيع نطاق المساعدة. وفي اليمن، فجع **البرنامج** بوفاة أحد موظفيه المحتجزين تعسفا مع زملاء آخرين من الأمم المتحدة. وقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة الخسارة المأساوية ودعا إلى إجراء تحقيق شامل وأعلن عن وقف جميع عمليات الأمم المتحدة في محافظة صعدة. وتتواصل الجهود على أعلى مستوى لزيادة الوعي والدعوة لإطلاق سراح الزملاء المحتجزين. وفي غضون ذلك، لا يزال ملايين الأشخاص في اليمن في حاجة ماسة إلى المساعدة كما يحتاج **البرنامج** إلى بيئة تشغيلية مواتية للسماح باستجابة فعالة.

26- وفي موزامبيق، يدعم **البرنامج** استجابة الحكومة للآثار المجتمعة للنزاع المسلح في الشمال، وأنماط طقس ظاهرة النينيو وتغير المناخ، والاضطرابات المدنية التي أعقبت الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول. وأجبرت الحوادث الأمنية **البرنامج** على تعليق عملياته مؤقتا في كابو ديلغادو بينما يواجه 5 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد. وسيقوم نائب المديرة التنفيذية بزيارة البلد مع نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ للدعوة إلى تهيئة بيئة مواتية لتقديم المساعدات وزيادة الدعم التمويلي من المجتمع الدولي.

27- وفي منطقة الساحل الوسطى، على الرغم من تصاعد العنف الذي أدى إلى زيادة كبيرة في النزوح القسري وانعدام الأمن الغذائي، حصل **البرنامج** على إذن باستئناف رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في مالي، ولم يعد بحاجة إلى حراسة مسلحة عند الوصول إلى بعض المناطق المحاصرة في بوركينا فاسو. وفي البيئات التشغيلية المعقدة، يستخدم **البرنامج** طرائق تسليم مختلفة للوصول إلى المحتاجين، بما في ذلك النقل الجوي عند الاقتضاء.

28- وفي أفغانستان، تعيق التحديات، بما فيها القيود المفروضة على عمل المرأة وحركتها، وخطر فرض حظر على المنظمات غير الحكومية الدولية قدرة **البرنامج** وشركائه على مساعدة الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويعمل **البرنامج** على تجاوز القيود لضمان قدرته على البقاء وتقديم خدماته باستخدام نهج قائم على المبادئ.

29- وفي ميانمار، يعمل **البرنامج** يعمل مع السلطات والجماعات المسلحة المحلية للوصول إلى ملايين النازحين المحتاجين، مع مواصلة دعم اللاجئين الذين تستضيفهم بنغلاديش؛ الذين لا يزالون يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الغذائية التي يقدمها **البرنامج**. وهناك حاجة إلى نهج جماعي لمعالجة الأزمة، ويعمل **البرنامج** مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاء الأمم المتحدة الآخرين لتلبية الاحتياجات بشكل شامل.

30- وفي هايتي، وسّع **البرنامج** نطاق عملياته في مواجهة تصاعد العنف والنزوح، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي لنصف السكان وتسبب في مغادرة بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للبلد. وتعرضت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، التي لعبت دورا حاسما بالنسبة للعمليات وللمجتمع الإنساني ككل، لخطر التعطيل بسبب نقص التمويل.

31- وفي أوكرانيا، تعيق الهجمات المتزايدة إيصال المساعدات، إلا أن **البرنامج** تمكن من الوصول إلى 1.4 مليون شخص، بما في ذلك المجتمعات المحلية على الخطوط الأمامية، ويعمل مع الحكومة لنقل الحبوب إلى مناطق أكثر أمانا وفي مبادرة "الحبوب من أوكرانيا" التي تخدم أكثر بلدان العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

32- وفي الكثير من السياقات، يستثمر **البرنامج** في برامج القدرة على الصمود ودعم النظم الوطنية لحالات الطوارئ والحماية الاجتماعية للحد من الاحتياجات الناجمة عن الاستجابة الدورية للأزمات والمساعدة في حماية مكاسب التنمية. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقدم **البرنامج** المساعدة التقنية إلى 22 حكومة، بما في ذلك للبروتوكولات الخاصة بحالات الطوارئ، والوقاية من الكوارث في نيكاراغوا، وعمليات شراء الأغذية العامة في غواتيمالا. أما في غرب أفريقيا، فإن دور **البرنامج** بصفته رئيسا مشاركا للإطار المنسّق سيدعم الحكومات في استخدام البيانات لتحسين السياسات واستراتيجيات الاستجابة. ويواصل **البرنامج** توسيع نطاق جهود القدرة على الصمود كجزء من مبادرة الجدار الأخضر العظيم لمعالجة تدهور الأراضي.

33- وفي ظل الظواهر المناخية القصوى التي تضر بسبل كسب العيش، ساعدت الإجراءات الاستباقية التي اتخذها **البرنامج** في آسيا والمحيط الهادئ وشرق أفريقيا في التخفيف من آثار الأعاصير المدارية في الفلبين والفيضانات في الصومال، بينما شملت الجهود الأخرى في شرق أفريقيا وضع برامج الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية الذكية مناخيا في كينيا ورواندا وأوغندا لتعزيز النظم الغذائية المحلية. وفي غرب أفريقيا، أدى توسيع نطاق مبادرات **البرنامج** لبناء القدرة على الصمود إلى خفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية في النيجر، كما يدعم المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي الاستجابات التي تقودها الحكومات لآثار ظاهرة النينيو. كما يساعد **البرنامج** الأشخاص المتضررين من حرائق الغابات والأعاصير، بالتعاون مع الحكومات، ويستكشف استخدام ترتيبات مبادلة الديون لتمويل مبادرات التكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي. وأقام **البرنامج** شراكة مع حكومة بربادوس والوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث لإنشاء المركز اللوجستي الإقليمي الكاريبي للطوارئ، المقرر افتتاحه في بربادوس في مارس/آذار 2025.

34- وفي ختام ملاحظاته، طلب نائب المديرة التنفيذية دعم المجلس في زيادة الوعي العالمي بهذه الأزمات والاستجابة لها؛ والتمسك بالمبادئ الإنسانية، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق؛ وزيادة التمويل لعمل **البرنامج**، وتوفير تمويل مرن كلما أمكن؛ والمشاركة في جهود الوساطة الرامية إلى تحقيق حلول سياسية مستدامة للنزاعات الجارية.

35- وفي معرض شكر نائب المديرة التنفيذية على التحديث، قدم أعضاء المجلس تعازيهم لأسرة وأصدقاء موظف **البرنامج** الذي قُتل في اليمن. وأدانوا الزيادة في الهجمات على العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، واستخدام التجويع كسلاح حرب، وكرروا مناشدة نائب المديرة التنفيذية لبذل جهود دولية لضمان الالتزام بالقانون الإنساني الدولي ومحاسبة من ينتهكه.

36- وأثنى أعضاء المجلس على موظفي **البرنامج** لالتزامهم بتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للأشخاص الضعفاء وتزويد المجتمع الإنساني بخدمات التنسيق والخدمات اللوجستية، في بيئات خطرة وصعبة في كثير من الأحيان. وأعرب الكثير من الأعضاء عن دعمهم لعمليات محددة **للبرنامج**، مشيرين إلى دعم **البرنامج** للاجئي الروهينغا في بنغلاديش؛ وتقديم المساعدات الإنسانية الأساسية في غزة، بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتواجده وعمله المنقذ للأرواح في هايتي؛ والعمل مع الحكومة في أوكرانيا لدعم نظام الحماية الاجتماعية الوطني ومبادرة "الحبوب من أوكرانيا".

37- وفي حين حث عدد من أعضاء المجلس **البرنامج** على مواصلة تركيزه على الاستجابة لحالات الطوارئ، شدد الكثير منهم على قيمة بناء القدرة على الصمود، مشيرين إلى نهج **البرنامج** إزاء إنقاذ الأرواح مع المساهمة في التعافي على المدى الطويل كميزة نسبية. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء المجلس بدور **البرنامج** في تعزيز آليات الحماية الاجتماعية، وبرامج الوجبات المدرسية، وسلاسل الإمداد المحلية والنظم الغذائية، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات القطرية؛ ومشاركته مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك المجتمعات المحلية؛ وتركيزه المتزايد على العمل الاستباقي وأنشطة الاستعداد.

38- وإدراكا من أعضاء المجلس أن فجوات التمويل المتزايدة تستدعي اتخاذ قرارات صعبة، حثوا **البرنامج** على مواصلة جهوده لزيادة كفاءة عمله وفعاليته؛ وتعزيز نظمه لتحديد أولويات البرامج واستهدافها، مع التركيز على الاحتياجات الملحة للأشخاص الأكثر ضعفا؛ واتباع آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك التمويل المناخي والتعاون مع مصارف التنمية والقطاع الخاص. وأوجز عدد من أعضاء المجلس مساهمات حكوماتهم في عمليات **البرنامج** في بلدانهم وبلدان أخرى، وحثوا الجهات المانحة على تقديم دعم أكثر مرونة وطويل الأجل لبرامج **البرنامج** التي تزداد أهميتها مع الوقت.

39- وشملت المناشدات الأخرى الموجهة إلى المجتمع الدولي دعوات إلى الدبلوماسية الإنسانية والدعوة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع المحتاجين؛ والمشاركة الدولية في مفاوضات السلام في البلدان التي تواجه نزاعات، مثل إسرائيل ودولة فلسطين، والسودان، وأوكرانيا واليمن؛ وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة، مع زيادة تقاسم المخاطر المالية وغيرها من أعباء العمل الإنساني والإنمائي.

40- وطلب أحد أعضاء المجلس معلومات إضافية عن فوائد عمل **البرنامج** في مجال بناء القدرات والاستثمار في العمل الاستباقي من حيث تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

41- وانضم المديرون الستة للمكاتب الإقليمية **للبرنامج** إلى نائب المديرة التنفيذية في توجيه الشكر لأعضاء المجلس على دعمهم والرد على تعليقاتهم. ويساهم العمل الاستباقي في استعداد **البرنامج** وقدرته على الاستجابة من خلال إقامة روابط مع نظم الاستجابة الوطنية والحماية الاجتماعية، ما يتيح **للبرنامج** إمكانية الوصول إلى آليات تمويل إضافية عند وقوع الأزمات. وشملت الإنجازات البارزة في الأقاليم تيسير توصيل المساعدات الغذائية في غزة؛ والعمل مع الحكومات بشأن الاستعداد لتغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبرامج القدرة على الصمود التي تقلّل من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية في منطقة الساحل؛ واستخدام العمل الاستباقي لمعالجة أزمة المناخ في الجنوب الأفريقي؛ والمشاركة مع القطاع الخاص، والمؤسسات، والحكومات والمؤسسات المالية الدولية لتمويل نظم الحماية الاجتماعية في شرق أفريقيا.

تحديث شفوي عن مشروع الضمان العالمي

42- أطلعت الإدارة المجلس على التقدّم المحرز والدروس المستفادة من مشروع الضمان العالمي. وشملت الإنجازات الأخيرة نشر معايير جديدة لإدارة الهوية، والحد الأدنى من متطلبات الرصد، وآليات التعقيبات المجتمعية. وشملت الخطط لعام 2025 إطلاق مشروع الضمان العالمي في المكاتب القطرية المتوسطة والمنخفضة المخاطر؛ ونشر أطر ضمان لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين والاستهداف؛ ومواصلة تطوير أدوات ونظم جديدة ونشرها؛ وإطلاق عملية شاملة بشأن الدروس المستفادة. وشملت التحديات التي تم تحديدها حتى الآن المسائل التي يطرحها ارتفاع معدل دوران الموظفين والنزاعات أو عدم الاستقرار في مناطق عمليات **البرنامج**؛ وضرورة بناء ثقة المجتمعات المحلية ومشاركتها؛ والحاجة إلى نظم وأدوات مرنة خفيفة للحلول القائمة على الوعي بالمخاطر والفعالة من حيث التكلفة.

43- وأثنى أعضاء المجلس على **البرنامج** لتفانيه في تعزيز ضمان وجودة عملياته من خلال مشروع الضمان العالمي وتحوله إلى ثقافة الإنجاز والجودة والضمان، وهو ما ينبغي أن ينعكس في الخطط الاستراتيجية وخطط الإدارة الجديدة. ورحبوا بالتقدم المحرز في تعزيز أطر الرصد، وإدماج التكنولوجيا المبتكرة في نظم الضمان، وتعزيز آليات التعقيبات المجتمعية، وشجعوا **البرنامج** على مواصلة تعزيز التحقق من الهوية الرقمية، وإدارة الشركاء المتعاونين، ونظم الاستهداف. وحذّر أحد الأعضاء من أن مشروع الضمان العالمي ينبغي ألّا يروج أيديولوجية في ما يتعلق بالمنظور الجنساني، أو التنوع، أو الإنصاف أو الشمول.

44- وإقرارا بالصعوبات التي تعترض تنفيذ بعض إجراءات الضمان في بيئات سياسية وتشغيلية معقدة، أوصى أعضاء المجلس بأن يقوم **البرنامج** في هذه الحالات بتكييف نهجه استنادا إلى تحليل المخاطر وإجراء مشاورات مع الجهات المانحة المعنية. وشدّدوا على أهمية إبلاغ المجلس والجهات المانحة بالمخاطر والمقايضات التي ينطوي عليها العمل في البيئات الصعبة بهدف بناء قدرة مشتركة على تحمل المخاطر وتشجيع تقاسم المخاطر.

45- وسيتطلب تنفيذ إطار ومعايير الضمان الجديدة أثناء وبعد إطلاق مشروع الضمان العالمي رصدا دقيقا، واستمرار بناء القدرات، وتعزيز التعاون مع الشركاء، وتمويلا مستداما. ورحب أعضاء المجلس بالخطط الرامية إلى إدراج التكاليف المتصلة بالضمان في ميزانيات المكاتب القطرية ووضع توجيهات وأدوات مؤسسية لحساب تلك التكاليف ورصدها.

46- وإذ يتطلع أعضاء المجلس إلى مواصلة العمل مع الإدارة للتغلب على تحديات توفير ضمانات معززة، أوصوا بأن تركز التحديثات المستقبلية على أثر الإجراءات المتخذة للتخفيف من المخاطر وفعاليتها من حيث التكلفة. ووافق الكثير من الأعضاء على خطط إجراء تقييم لمشروع الضمان العالمي في أواخر عام 2026 أو أوائل عام 2027، مما يتيح وقتا كافيا لتنفيذ المعايير والأدوات الجديدة.

47- وطلب الأعضاء مزيدا من المعلومات عن المخاطر الرئيسية التي تهدد نجاح تنفيذ مشروع الضمان العالمي واستدامته؛ والعمليات القطرية العالية المخاطر حيث تأخر تنفيذ مشروع الضمان العالمي؛ وتطبيق **البرنامج** لإطار الضمان الجديد في عمله مع الحكومات الشريكة.

48- وردا على ذلك، قالت الإدارة إنه من المتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في البلدان العالية المخاطر بحلول نهاية مارس/آذار 2025. ويتماشى متوسط معدل الإنجاز الحالي البالغ 80 في المائة مع معيار المشروع، ولكن تشهد بعض المكاتب القطرية تأخرا.

قضايا السياسات

2025/EB.1/2 إطار دورة السياسات

49- قدّمت إدارة **البرنامج** إطار دورة السياسات، الذي حدّد عملية مبسطة، وتتّسم بالكفاءة ويمكن التنبؤ بها حرصا على أن تساعد سياسات **البرنامج** على تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية وتوجيه صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية. وأكّد الإطار مجددا على دور المجلس في وضع خطة السياسات وأوضح دوره في صنع القرار. كما تضمّن تعريفا أوضح للأدوات المعيارية؛ وتوضيحا للعمليات التي تنطبق على السياسات الإدارية وتلك التي تنطبق على السياسات البرامجية؛ والتحديد المنهجي للثغرات السياساتية المحتملة؛ ومشاركة المجلس بشكل أكبر في بداية عملية صياغة السياسات؛ وإعداد خطط تنفيذ محددة التكاليف مع ميزانية إرشادية للعلم؛ ومزيدا من التوضيح بشأن نشر السياسات، وتقييمها ووقف العمل بها.

50- ووصف أعضاء المجلس الإطار بأنه خطوة مهمة نحو حوكمة أكثر فعالية، واتساقا وشفافية في وضع السياسات، وتنفيذها وتقييمها. وسلطوا الضوء على عناصر مختلفة من الإطار، مثل مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في وضع السياسات؛ وتوضيحه لدور المجلس؛ والطريقة التي استند فيها إلى توصيات الفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة؛ وتوضيحه للأدوات والمكونات المعيارية **للبرنامج**؛ ونهجه الاستباقي لتحديد الثغرات في السياسات؛ وتركيزه على صياغة السياسات القائمة على الأدلة؛ ونهجه الذي يركز على الناس؛ واشتراطه تقديم خطة تنفيذ وميزانية إرشادية، للعلم، في الوقت الذي تتمّ فيه الموافقة على السياسات؛ وتقييم السياسات الذي من شأنه أن يعزّز التعلم والتكيف المستمرين؛ ونشر استراتيجيات **البرنامج** على منصة إلكترونية.

51- وأعرب الكثير من أعضاء المجلس عن تقديرهم للتركيز على التمثيل الجغرافي المنصف في الإطار، ولكنهم أصروا على ضرورة المشاركة المنصفة للبلدان النامية في جميع مراحل دورة السياسات. كما حثّوا **البرنامج** على ضمان ألّا يؤدي الإطار إلى الجمود في عملية صنع القرار، مشيرين إلى أنّه من الضروري للغاية أن يكون الإطار قادرا على تكييف السياسات مع البيئات التشغيلية.

52- كما أوصى أعضاء المجلس بمواءمة السياسات مع الأطر الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز آليات التعقيبات على المستوى الميداني والتبادلات بين المقرّ والمكاتب القطرية.

53- وطُلب المزيد من المعلومات عن الأدوات والأساليب التي سيستخدمها **البرنامج** لتعزيز اتساق السياسات البرامجية؛ وتحليل الثغرات في السياسات، وتحديدا السياسات التي سيتعين وضعها من الصفر وتلك التي يمكن تحديثها ببساطة؛ والتعامل مع السياسات الإدارية مقابل السياسات البرامجية.

54- وردا على ذلك، أوضحت الإدارة أنه في حين أن السياسات الإدارية تختلف عن السياسات البرامجية في بعض جوانب تطبيقها، فإن إطار دورة السياسات ينطبق على جميع أنواع السياسات. وتُنفّذ السياسات باستخدام مجموعة من الأدوات، بما في ذلك التدريب، والتوجيه المعياري، وتعميمات المديرة التنفيذية وتوجيهاتها للمكاتب القطرية؛ وتوفّر هذه الأخيرة حلقة ذات اتجاهين للميدان لنقل التقدم المحرز في تنفيذ السياسات وتسليط الضوء على المجالات التي قد تتطلب توضيحا أو مزيدا من الدعم. وتزوّد الخلاصة السنوية للسياسات المجلس بلمحة عامة عن جميع سياسات **البرنامج** وتحليل الثغرات في السياسات، في حين تشير تقييمات السياسات إلى ما إذا كانت السياسة تتطلّب تحديثا أو استبدالا.

تحديث بشأن تنفيذ صندوق التحوّل لتغيير الحياة

55- غطى التحديث السنة الأولى الكاملة لتنفيذ مبادرة صندوق التحول لتغيير الحياة في عشرة مكاتب قطرية اختيرت بشكل تنافسي على أساس إمكاناتها من تحقيق الطموحات المحددة في إطار الصندوق. وكانت النتائج المبكرة إيجابية، حيث إن التمويل التحفيزي البالغ 343 مليون دولار أمريكي والذي تم جمعه في السنة الأولى للمبادرة تجاوز بالفعل الهدف البالغ 265 مليون دولار أمريكي المحدد للسنة الخامسة.

56- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث وهنأوا **البرنامج** على الإنجازات التي تحققت، معربين عن تقديرهم الخاص لدور المبادرة في تشجيع الشراكات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وتيسير مشاركة **البرنامج** في العمل المشترك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتزويد المكاتب القطرية بمصدر تمويل مرن ويمكن التنبؤ به لدعم خططها الطويلة الأجل؛ وتعبئة التمويل المشترك من الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى؛ وتشجيع التعاون على نطاق **البرنامج**. ورحبوا بتركيز المبادرة على الانتقال من المساعدات الإنسانية، وتعزيز النظم الوطنية والعمل المناخي، والأولويات الشاملة ووضع خطة بحثية قوية تتضمن بيانات أساسية يكملها إطار للرصد والتقييم والتعلم.

57- وفي حين أقر الكثير من أعضاء المجلس بقيمة المبادرة في تحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرة على الصمود والنظم الوطنية، فقد حثوا **البرنامج** على ضمان ألا يؤدي دعم صندوق التحول لتغيير الحياة إلى تقويض عملياته في حالات الطوارئ. وأعرب أحد الأعضاء عن دعمه للتمويل التحفيزي ومبادرات الأمن الغذائي المقدمة في إطار صندوق التحول لتغيير الحياة، محذرا في الوقت نفسه من الترويج للأيديولوجية المتعلقة بالمنظور الجنساني، والتنوع، والإنصاف والشمول من خلال البرامج الممولة من الصندوق.

58- وفي ما يتعلق بالعمل المستقبلي، أوصى أعضاء المجلس بأن يستخدم **البرنامج** الدروس، والأدلة، وأفضل الممارسات والهياكل المؤسسية المستقاة من مبادرة الصندوق لإرشاد وتيسير جهوده الرامية إلى إحداث تغيير مستدام وقابل لتوسيع نطاقه، بما في ذلك في البيئات الهشة، وأن يتم توسيع نطاق عضوية لجنة الاختيار والتعلم التابعة للصندوق لتضم ممثلين عن المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية **للبرنامج**. ودعا بعض الأعضاء إلى مناقشة أعمق لتوسيع الصندوق، وشجعوا **البرنامج** على توسيع نطاق نموذج صندوق التحول لتغيير الحياة.

59- وطُلب مزيد من المعلومات عن مشاركة المجتمع المدني الوطني والمحلي في مشروعات الصندوق؛ والمجالات المواضيعية لعمل **البرنامج** التي اجتذبت أكبر قدر من التمويل التحفيزي؛ ومبالغ التمويل التحفيزي التي يتوقع **البرنامج** جمعها في السنوات المقبلة؛ ودور الصندوق في سياسة إضفاء الطابع المحلي.

60- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم، وأوضحت أن المبادرة ساهمت في إضفاء الطابع المحلي من خلال تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق على المستوى المحلي، حيث تلقت الحكومات المحلية والشركاء المحليون الآخرون تعزيز القدرات وغير ذلك من أشكال الدعم. وأنشئت المشروعات الممولة من المبادرة بالمشاركة مع الحكومات منذ البداية. وستقاس نتائج المبادرة من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية بما في ذلك قياس انخفاض الاحتياجات الإنسانية والأمن الغذائي، والتغذية وتغير الدخل. ولم يكن مرجحا أن تؤثر المبادرة على قدرة المكاتب القطرية على الاستجابة لحالات الطوارئ وذلك لأنه تم تعيين موظفين مكرسين لتنفيذها، وكانت المكاتب القطرية التي اختيرت للتنفيذ هي الأكثر استعدادا للمشاركة في أعمال بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. ومن الصعب توقّع مستويات التمويل التحفيزي في المستقبل، ولكن تم تحديد الكثير من الفرص لتعبئة الموارد الإضافية. وفي الوقت نفسه، تستكشف الإدارة الخيارات لجعل لجنة الاختيار والتعلم أكثر شمولا.

تحديث شفوي عن تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين

61- استهلت مساعدة المديرة التنفيذية لإدارة العمليات البرامجية التحديث بالتشديد على التزام **البرنامج** بتلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للأشخاص الذين يخدمهم. وتظهر البيانات أن النساء والبنات يتأثرن بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وفي السياق الحالي الذي يتسم بارتفاع الاحتياجات وعدم كفاية التمويل، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يواصل

البرنامج تحديد الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر وإعطاء الأولوية لهم، وتقديم المساعدات الغذائية التي يحتاجون إليها بأكثر الطرائق فعالية.

62- وسلطت مديرة دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول الضوء على الإنجازات الأخيرة في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التحسينات في الأدوات التحليلية ووضع إطار للمساءلة عن النتائج. وقدمت أمثلة على كيفية تعزيز السياسة للفعالية التشغيلية **للبرنامج** من خلال مساعدته على تطوير فهم أفضل للطرائق المختلفة التي يؤثر بها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على النساء والرجال والأولاد والبنات والاستجابة لها. وفي حين جرى إحراز تقدم قوي من حيث البرمجة، والنتائج، والشراكات، والموارد والمساءلة، فإن توقعات التمويل لتنفيذ السياسة تشكل مصدر قلق كبير وشجع **البرنامج** المزيد من الجهات المانحة على دعم العمل.

63- وتحدث الكثير من أعضاء المجلس عن أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفا في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع. ورحبوا بالتقدم الذي أحرزه **البرنامج** في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين، مشيرين إلى إدماج الاعتبارات الجنسانية في برامج **البرنامج**؛ وفوائد برامج الوجبات المدرسية، والتدريب ودعم حصول المرأة على الأراضي؛ والتحسينات في جمع وتحليل البيانات المصنّفة بحسب العمر والجنس؛ ووضع إطار قوي للمساءلة والنتائج. ودعا عدد من الأعضاء إلى تزويد السياسة بالموارد الكافية.

64- وأشار أحد الأعضاء إلى موقف بلده بأن برامج **البرنامج** ينبغي أن تدافع عن حقوق المرأة وأنه ينبغي عدم وصم الناس، أو الحط من قدرهم أو إقصائهم عن الفرص بسبب عرقهم أو جنسهم. وأوضح كذلك أنه عند مناقشة الفروق القائمة على الجنس، ينبغي **للبرنامج** أن يعيد النظر في استخدام مصطلح المنظور الجنساني، وأشار إلى أن حكومته لا تؤيد نُهج التنوع، والإنصاف، والشمول وإمكانية الوصول، إذ تعتبر أنّها تقلل من أهمية الجدارة الفردية عند اختيار الأشخاص للوظائف والخدمات.

65- وشجع أعضاء آخرون **البرنامج** على تعزيز شراكاته مع المنظمات النسائية، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والعمل مع الجهات الفاعلة التي تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للحد من نقص التغذية لدى الحوامل والمرضعات. وحثَّ أحد الأعضاء **البرنامج** على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتحرش الجنسي، بما في ذلك التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي. وكانت هناك دعوات إلى أن تكون المساواة بين الجنسين أولوية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 والسياسة المستقبلية لإضفاء الطابع المحلي.

66- وطُلب مزيد من المعلومات عن الأثر المحتمل لنقص التمويل المتوقع على تحقيق أهداف السياسة؛ وآثار التغييرات التنظيمية على تنفيذ السياسة؛ وجمع البيانات المصنفة؛ وإمكانية توسيع نطاق الشراكات؛ وإدماج الدروس المستفادة من الاستراتيجيات الجنسانية السابقة.

67- وردا على ذلك، أشارت الإدارة إلى أن ضغوط التمويل تهدد بإبطاء الزخم الهادف إلى تنفيذ السياسة. وفي ما يتعلق بالشراكات، استثمر **البرنامج** في التعاون مع منظمات تقودها نساء، إدراكا منه للدور الهام الذي تضطلع به الكيانات المحلية لكونها في طليعة المستجيبين في حال وقوع أزمات؛ كما تم تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية. وفي ما يتعلق بالبيانات، أُضيفت مؤشرات جديدة إلى إطار النتائج المؤسسية لقياس التغيير الذي حدث من خلال سياسة المساواة بين الجنسين، وتتلقى المكاتب القطرية الدعم لوضع إطار مساءلة يركز على الناس ويتناسب مع ظروفها التشغيلية.

تحديث شفوي عن إدماج منظور الإعاقة

68- أفادت الإدارة بأن **البرنامج** قد حقق أو تجاوز 12 مؤشرا من أصل المؤشرات الـ 15 في إطار الأمم المتحدة للإبلاغ عن إدماج منظور الإعاقة، ويخطط لتحقيق المؤشرات الثلاثة المتبقية بحلول نهاية عام 2025. وعند تنفيذ السياسات والمعايير المؤسسية في المكاتب القطرية، يعمل **البرنامج** مع الجهات الفاعلة المحلية والحكومات لتحديد التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة ووضع حلول مرنة.

69- وإدراكا من أعضاء المجلس لأهمية شمول ذوي الإعاقة في ضمان وصول المساعدات إلى الأشخاص الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، أثنوا على التقدم الذي أحرزه **البرنامج**، وهنأوه على ريادته بين كيانات الأمم المتحدة. وشجعوا **البرنامج** على أن يبيّن التزامه بشمول ذوي الإعاقة في خطته الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية، ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم عمل المنظمة من خلال الشراكات الاستراتيجية والمساهمات المالية.

70- ورحب أعضاء المجلس بنهج **البرنامج** الذي يركز على الناس، وتركيزه على النهج القائم على الحقوق وجهوده الرامية إلى زيادة جمع البيانات لعمليات الاستهداف والقياس، فضلا عن إطار واجب الرعاية الجديد للموظفين. وأعربوا عن دعمهم لمشاركة **البرنامج** في مؤتمر القمة العالمي للإعاقة الذي سيعقد في برلين في أبريل/نيسان.

71- واعترافا بأن النساء والبنات ذوات الإعاقة غالبا ما يواجهن صعوبات متزايدة، حث الكثير من أعضاء المجلس **البرنامج** على مواصلة جهوده لإدماج شمول ذوي الإعاقة في عمله بشأن مسائل المساواة بين الجنسين والحماية، وفقا لاستراتيجيته الجنسانية. غير أن أحد الأعضاء، في حين أعرب عن دعم حكومته لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية ضمان حصولهم على المساعدات الغذائية عند الحاجة، أعرب أيضا عن معارضة حكومته للبرمجة التي تعزز مفاهيم التنوع، والإنصاف، والشمول وإتاحة الوصول، واعترض على كلمة "شمول". وحثّ **البرنامج** على إعادة تسمية استراتيجياته وأنشطته المتعلقة بتقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، معربا عن استعداد حكومته للعمل مع **البرنامج** لتحقيق هذه الغاية.

72- وشجع أعضاء آخرون **البرنامج** على مواصلة تكييف نظم توزيع الأغذية، وتعزيز قدرات موظفيه والمجتمعات المحلية، وضمان شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج بناء القدرة على الصمود. كما دُعيت المنظمة إلى جمع المزيد من البيانات المصنفة؛ ودعم الحكومات في إدماج شمول ذوي الإعاقة في النظم الوطنية؛ وتعزيز مشاركتها مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتحديث سياسات المشتريات والمبادئ التوجيهية للتقييم. وتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي تحديثات منتظمة حول شمول ذوي الإعاقة في الدورات المقبلة.

73- وطُلبت معلومات إضافية عن آثار مساهمات **البرنامج** في المساواة بين الجنسين وشمول ذوي الإعاقة على الجهود المبذولة لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

74- وقالت الإدارة في معرض شكرها أعضاء المجلس على دعمهم، إن إنشاء دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول في عام 2024 ساعد على زيادة كفاءة عمل **البرنامج** في مجال المساواة بين الجنسين والإعاقة. وأظهرت الأبحاث أن التقدم نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يختلف بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص بدون إعاقة – وقد التزم **البرنامج** بالعمل مع الآخرين لتحسين ذلك. ومع الإقرار بوجود درجة عالية من التوافق في الآراء في المجلس بشأن المسائل الجنسانية والإعاقة، أعربت الإدارة عن رغبتها في السعي إلى مزيد من التوافق في الآراء بشأن المصطلحات المستخدمة.

وظائف الرقابة

2025/EB.1/3 تقرير موجز عن تقييم السياسة البيئية للبرنامج، ورد الإدارة عليه

75- قالت مديرة التقييم في معرض تلخيصها لنتائج التقييم، إنه على الرغم من أن السياسة لديها رؤية واضحة للاستدامة البيئية، فإنها لم تراع الأبعاد الاجتماعية؛ وقد أعاق انقسام الملكية المؤسسية ومحدودية نطاق الأدوات وتطبيقها تنفيذ السياسة. وقبلت الإدارة التوصيات الأربع الرئيسية للتقييم وبدأ العمل على تنفيذها.

76- وأثنى أعضاء المجلس على التزام **البرنامج** بتحسين الاستدامة البيئية لعملياته، ورحبوا بخطط تنقيح السياسة بما يتماشى مع إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية الجديد. وشجعوا **البرنامج** على تعميم الأبعاد الاجتماعية للاستدامة في جميع عملياته، وتعزيز نظم الرصد، والتقييم والإبلاغ للأعمال في هذا المجال، كما أيدوا تعزيز الصلة بين السياسة وأنشطة سلسلة الإمداد.

77- ورحب الكثير من أعضاء المجلس بالوفورات في التكاليف وزيادة الفعالية التشغيلية الناتجة عن السياسة؛ واغتنم أيضا أحد هؤلاء الأعضاء الفرصة للتأكيد على معارضة حكومته للسياسات، أو البرامج أو التوصيات التي تروج للتنوع، والإنصاف،

والشمول وإمكانية الوصول. غير أن أعضاء المجلس الآخرين شددوا على قيمة مبادرات كهذه في المساعدة على ضمان أن **البرنامج** "لم يترك أحدا متخلفا عن الركب" وحثوا الإدارة على تنفيذ جميع التوصيات المنبثقة عن التقييم.

78- وشجع أعضاء المجلس الإدارة على وضع خطة تنفيذ محددة التكاليف للسياسة الجديدة، بما في ذلك تقديرات للوفورات المتوقعة في التكاليف. كما جرى حث **البرنامج** على دعم المكاتب القطرية والشركاء في تنفيذ السياسة؛ وتعزيز شراكات **البرنامج** وتوسيع نطاقها؛ واستكشاف آليات مبتكرة للتمويل المستقر لمبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية. ونظرا إلى الأهمية الأساسية لعمل **البرنامج** في إنقاذ الأرواح، طلب أعضاء المجلس معرفة كيفية تطبيق السياسة والضمانات ذات الصلة في عمليات الطوارئ.

79- وردت الإدارة بأنها تدرس ما إذا كان سيتم تطبيق الضمانات البيئية والاجتماعية في عمليات الطوارئ وكيفية تطبيقها؛ وستكون سلاسل الإمداد محور تركيز مهم في هذا العمل. وستكون هناك حاجة إلى استثمارات أولية لتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف.

80- وأضافت مديرة التقييم أن مكتبها يعمل على تعزيز عملياته لتقييم الاستدامة البيئية، ولكن التقييم ليس بديلا لنظام رصد قوي.

2025/EB.1/4 تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الاستعداد للطوارئ، ورد الإدارة عليه

81- قالت مديرة التقييم إن التقييم وجد أن السياسة تتسق مع الخطط الاستراتيجية **للبرنامج** والتزاماته العالمية. وقد مكنت الاستثمارات في مجال الاستعداد **البرنامج** والحكومات من الاستجابة في الوقت المناسب، ولكن محدودية الوضوح المفاهيمي للسياسة، وضعف قاعدة الأدلة، وجهود التنفيذ التي كانت غير مترابطة في بعض الأحيان، وفجوات التمويل، والشراكات من دون توجيهات واضحة حالت دون تحقيق **البرنامج** للمزيد.

82- ووافقت الإدارة على جميع توصيات التقييم الخمس، وردّت بمجموعة شاملة من 22 إجراء لمعالجة هذه التوصيات.

83- وأثنى أعضاء المجلس على **البرنامج** لدوره الحيوي في الاستعداد لحالات الطوارئ، وأشادوا بخبرته في مجال اللوجستيات، وإدارة سلاسل الإمداد، ونظم الإنذار المبكر والعمل الاستباقي. وأقروا بجهوده الرامية إلى تحسين التنسيق الداخلي وتعزيز قدرة الحكومات على الاستعداد، مشيرين إلى النتائج الملموسة في وضع السياسات، والتخطيط لحالات الطوارئ، واللوجستيات، ونظم الإنذار المبكر، والعمل الاستباقي، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات. وأيدوا توصيات التقييم، وخصوصا تلك المتعلقة بتعزيز الشراكات، وتحسين آليات نشر موظفي الطوارئ، وتوحيد حزمة الأدوات المستخدمة للاستعداد لحالات الطوارئ وتحديث نظرية التغيير في السياسة.

84- وجرى تحديد عدة مجالات لإدخال مزيد من التحسينات؛ بما في ذلك توليد الأدلة، والمنظور الجنساني، والحماية، والإعاقة والشمول؛ وإضفاء الطابع المحلي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ والشراكات، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمؤسسات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية؛ وآليات التمويل المبتكرة والمرنة المتعددة السنوات. وينبغي تطوير نماذج مشاركة طويلة الأجل لتعزيز الملكية الوطنية وضمان الاستدامة، مع استراتيجيات واضحة لتسليم المسؤولية والخروج منذ البداية. كما كانت هناك دعوات إلى **البرنامج** لوضع خارطة طريق لضمان اتباع نهج متسق للاستعداد لحالات الطوارئ على نطاق المنظمة، مع وضع آليات واضحة للمساءلة، ومؤشرات الأداء واستراتيجيات تخصيص الموارد.

85- وشدد بعض الأعضاء على أهمية تدريب الموظفين الميدانيين وتزويدهم بالتوجيهات العملية بشأن اعتبارات المنظور الجنساني، والإعاقة والشمول في الاستعداد لحالات الطوارئ. وينبغي أن تركز المشاركة مع الحكومات الدعوة المتعلقة بالمنظور الجنساني، والحماية والشمول، وينبغي أن يسعى **البرنامج** إلى تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يهدف إلى تبادل أفضل الممارسات في مجال القدرة على الصمود. كما اعتبر ضمان مشاركة الفئات الضعيفة والجهات الفاعلة المحلية في الاستعداد لحالات الطوارئ أمرا بالغ الأهمية.

86- وفي حين أعرب أحد الأعضاء عن دعمه لدور **البرنامج** في الاستعداد لحالات الطوارئ، أعرب عن معارضة حكومته للسياسات، والبرامج والتوصيات التي تنطوي على تعزيز التنوع، والإنصاف، والشمول وإمكانية الوصول.

87- وأيد الكثير من الأعضاء وضع تحديث للسياسة يستند إلى الأدلة ويتواءم مع الخطة الاستراتيجية المقبلة، واقترحوا أن يوضح التحديث الروابط مع سياسات **البرنامج** الأخرى وتقسيم المسؤوليات بين **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وأن يتضمن استراتيجية تنفيذ شاملة وآليات للمساءلة. وطُلب مزيد من المعلومات عن التوصية بأن يصقل **البرنامج** تعريفه للاستعداد لحالات الطوارئ.

88- وفي معرض شكر المجلس على تعقيباته، أوضحت الإدارة أن بناء قدرات الموظفين جار، وأن هناك توجيهات كثيرة بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ متاحة بالفعل. وينصب التركيز على تبسيط وتنسيق تلك التوجيهات وضمان إتاحتها للموظفين الميدانيين في جميع الأوقات. وفي ما يتعلق بإضفاء الطابع المحلي، يلتزم **البرنامج** بضمان المواءمة بين السياسة الجديدة لإضفاء الطابع المحلي وأي تحديثات لسياسة الاستعداد لحالات الطوارئ.

89- وفي ما يتعلق بالتوصية بأن يقوم **البرنامج** بتعريف الاستعداد لحالات الطوارئ بشكل أفضل، أوضحت مديرة التقييم أنه في بعض الأحيان يحدث خلط بين هذا المصطلح ومصطلح الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، وذلك لأن هذا الأخير يمكن أن يشكل نشاطا من أنشطة الاستعداد لحالات الطوارئ في بعض السياقات. ولذلك سيكون من المفيد وضع تعاريف أوضح لهذه المصطلحات. وفي ما يتعلق بإضفاء الطابع المحلي، تضمن تقرير التقييم الكثير من النتائج الإيجابية في ما خص المشاركة المحلية، مع الإشارة إلى وجود مجال لتعزيز الشراكات المحلية.

2025/EB.1/5 تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج

90- أوجز نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات أفضل الممارسات الكثيرة التي يطبقها **البرنامج** في التعامل مع استعراضات وحدة التفتيش المشتركة، والتي أدت إلى تصنيف وحدة التفتيش المشتركة **للبرنامج** ضمن أفضل المنظمات المشاركة أداء. وأكد رئيس شؤون المخاطر تقدير **البرنامج** لعمل وحدة التفتيش المشتركة والرؤى القيمة التي قدمتها استعراضاتها، والتي كانت وسيلة لقياس أداء **البرنامج** مقارنة بالوكالات المشاركة الأخرى البالغ عددها 27 وكالة. وتضمن التقرير المعروض على المجلس معلومات عن أربعة تقارير لوحدة التفتيش المشتركة صدرت في عام 2024 وردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة. وتم ربط لوحات المعلومات لتتبع توصيات الرقابة في **البرنامج** مباشرة بالركن المقيّد على الموقع الإلكتروني للمجلس لتزويد الأعضاء بقدرة وصول مبسطة إلى بيانات الرقابة، وهو جهد يهدف إلى دعم اتخاذ المجلس قرارات مستنيرة وتعزيز الشفافية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت الأمانة 29 توصية وقدمت تحديثات عن حالة كل منها. وتم إغلاق ست عشرة توصية، بما في ذلك أقدم توصية مفتوحة، والتي كانت من استعراض وظيفة الأخلاقيات لعام 2022، واستلزمت قيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتحديث اختصاصاتها لتشمل الأخلاقيات كمجال يتطلب خبرة ذات صلة.

91- وكجزء من برنامج عملها لعام 2025، شرعت وحدة التفتيش المشتركة في استعراض تكاليف الدعم غير المباشرة، بناء على طلب من الأعضاء الذين يتخذون من روما مقرا لهم؛ وسيبقي **البرنامج** المجلس على علم بهذا الاستعراض وغيره من استعراضات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2025، والتي تشمل مواضيعها التخطيط الاستراتيجي، وسياسات التوظيف، وترتيبات السفر، وأطر حوكمة البيانات والتقييم اللامركزي.

92- وفي معرض الإشادة بعمل وحدة التفتيش المشتركة، وصف أعضاء المجلس مساهمتها الحيوية في تحسين الحوكمة، والمساءلة، والتنسيق والكفاءة عبر منظومة الأمم المتحدة. وشدد أحد المتحدثين على قيمة الأدلة على كفاءة وفعالية تعددية الأطراف، ولا سيما بالنسبة إلى الجهات المانحة. ورحب الأعضاء بالجهود التي يبذلها **البرنامج** لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وشجعوا على مواصلة متابعة التنفيذ، بما في ذلك من خلال عمليات الموارد البشرية. وحث اثنان من الأعضاء **البرنامج** على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها لعام 2020 بشأن تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق باستخدام اللغات الرسمية خلال اجتماعات المجلس التنفيذي وأثناء تعيين الموظفين وتدريبهم. وشجع أحد الأعضاء على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الرامية إلى تحسين الكفاءة، والفعالية والرقابة، ولكنه حذر من الترويج للأيديولوجية في ما يتعلق بالمنظور الجنساني والتنوع والإنصاف والشمول.

93- وشكرت الإدارة المجلس على دعمه وأحاطت علما باقتراح إدراج تعدد اللغات كأحد المجالات الرئيسية التي يتعين مراعاتها في التوظيف.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج

94- قدم عضو المجلس الذي قاد الزيارة الميدانية إلى رواندا تقريرا عن الزيارة التي تمت في الفترة من 24 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بمشاركة ممثلين عن المجلس من شيلي، وإثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا وبولندا، وشكر مديري **البرنامج** والموظفين المشاركين في التحضير للزيارة وإدارتها.

95- وبدأت الزيارة وانتهت في كيغالي، حيث شهدت المجموعة العلاقات التعاونية التي أقامها **البرنامج** مع حكومة رواندا، والجهات الفاعلة المحلية الأخرى وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما. كما التقت المجموعة برئيس الوزراء، ووزراء الزراعة والتعليم وإدارة الكوارث، والكثير من رؤساء البلديات وممثلي السلطات المحلية، ولاحظت وجود المرأة في جميع مستويات الهياكل الحكومية.

96- وخلال الزيارات التي أجريت إلى جنوب البلد وغربه، حيث كانت مستويات انعدام الأمن الغذائي على أشدها، شهدت المجموعة عمليات في مخيمي كاغامي وكاميرا للاجئين، ومشاريع مع التعاونيات الزراعية في موتسوهيتو، وأنشطة الوجبات المدرسية في كابيري، ومشاريع قدرة الزراعة على الصمود وحضانة الأعمال في روسيرو، حيث التقت المجموعة بأصحاب المشاريع الشباب. ومع التحديات التي تواجهها رواندا، والتي شملت آثار تغير المناخ، وضرورة تحديث نظامها الزراعي الغذائي مع تنويع اقتصادها، والانخفاض الأخير في التمويل الدولي للمبادرات الإنسانية والإنمائية، شملت أولويات **البرنامج** في البلد بناء القدرة على الصمود، وتعزيز سلاسل القيمة، وتكامل برامجه مع السياسات الوطنية. وأظهرت اجتماعات المجموعة مع المستفيدين والعاملين في المجال الإنساني أهمية عمل **البرنامج**، مما دفعهم إلى دعوة الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها في برامج **البرنامج**.

97- وأثنت المجموعة على الحكومة لالتزامها بتحقيق تغطية برنامج الوجبات المدرسية على نطاق البلد وتطوير القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ للتعامل مع الكوارث الطبيعية، كجزء من سياستها لاستضافة اللاجئين. وقد ساهم **البرنامج** في تقديم الدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم لتلك الجهود، كما تم دمج خطته الاستراتيجية القطرية المقبلة بصورة كاملة في استراتيجية رواندا للتحول الوطني.

98- وبعد أن اطلع المشاركون في الزيارة الميدانية على المفاوضات الأولية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، انضموا إلى النداءات الدولية لوقف إطلاق النار، ودعم الاستجابة الإنسانية، ومنح إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق في بيئات النزاع، وشددوا على أهمية ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات.

مسائل أخرى

2025/EB.1/6 التقرير النهائي للفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس التنفيذي

99- في معرض تقديم التقرير النهائي، أوجز رئيس الفريق العامل النتائج التي توصل إليها استعراض الفريق لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وتطلبت ثلاث توصيات فقط من التوصيات العشر الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023 بشأن استعراض الحوكمة والرقابة على المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تتخذ من نيويورك مقرا لها اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب **البرنامج** – وهي التوصية 6 بشأن مواءمة اختصاصات جميع أمانات مجالس الإدارة؛ والتوصية 7 بشأن اللائحة الداخلية وأساليب عمل المجالس؛ والتوصية 8 بشأن تجسيد أدوار المجلس ومسؤولياته في المواثيق، والأطر والاختصاصات الخاصة بالوظائف واللجان المستقلة والاستشارية في **البرنامج**.

100- وشكر أعضاء المجلس الرئيسة الحالية والرئيس السابق للمجلس، ورئيس وأعضاء الفريق العامل على عملهم في استعراض التوصيات، وأمانة المجلس التنفيذي على الدعم الذي قدمته طوال فترة الاستعراض وعملها على تنفيذ التوصيات. ورحبوا بالتقدم المحرز في اعتماد وثائق مبسطة أكثر وجداول أعمال أقصر لدورات المجلس، واستعراض شكل الاجتماعات غير الرسمية وتواترها، ووضع مبادئ توجيهية واضحة لوضع سياسات **البرنامج** وخططه الاستراتيجية القطرية. كما أعربوا عن ارتياحهم للقرارات المتعلقة بتحديث إطار الرقابة في **البرنامج**؛ وإجراء انتخابات أعضاء هيئة المكتب في وقت مبكر من العام؛ وإصدار دليل لأعضاء هيئة المكتب؛ وتحسين العملية التعريفية لأعضاء المجلس الجدد. غير أن أحد أعضاء المجلس أعرب عن خيبة أمله من أن العملية لم تسفر عن ترشيد أكبر للعمليات، مع مزيد من الاتساق، والشمول والكفاءة بما يتجاوز التغييرات البسيطة في الإجراءات.

101- ووافق أعضاء المجلس على المقترحات المتعلقة بتنفيذ التوصيات المتبقية، بما في ذلك أن يترأس أعضاء في هيئة المكتب اجتماعات المجلس غير الرسمية بشأن البنود التي ستُعرض لاحقا على المجلس لاتخاذ قرار بشأنها؛ والحفاظ على استقلالية مكتب الأخلاقيات ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة التابعَين **للبرنامج** وتحديث اختصاصاتهما عندما تسنح الفرصة لتعكس الممارسة الحالية بشأن إعداد تقارير المجلس ومشاركته؛ وإعادة النظر في التوصية 6 لوحدة التفتيش المشتركة بعد أن تكون كيانات الأمم المتحدة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها قد أكملت استعراضها لتقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأيد أيضا أعضاء المجلس توصية الفريق العامل بإجراء تقييم بعد اختتام استعراض تقرير وحدة التفتيش المشتركة من جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تتخذ من نيويورك مقرا لها لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوكمة التي وافق عليها المجلس ولضمان المواءمة مع القرارات المتخذة في نيويورك بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة

102- وقال أعضاء المجلس إن عملية الاستعراض أظهرت أن **البرنامج** قد استوفى بالفعل الكثير من معايير وحدة التفتيش المشتركة وأظهر أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة. كما عززت قدرة المجلس على التوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق تغيير إيجابي وكفاءات قيّمة. وإذ يتطلع الكثير من أعضاء المجلس إلى تلقي تحديثات منتظمة بشأن تنفيذ التوصيات المتبقية طوال عام 2025 وما بعده، فقد شددوا على أهمية التقييم المستمر لما إذا كانت التغييرات التي تم إجراؤها قد أدت إلى النتائج المرجوة أو تتطلب المزيد من التعديل.

103- وقال نائب المديرة التنفيذية إن عملية الاستعراض سهلت إجراء حوار استراتيجي أكبر، وأوضحت أدوار ومسؤوليات كل من مجلس **البرنامج** وقيادته، وساعدت على بناء الثقة بين الاثنين.

تقارير عن دورات المجلس التنفيذي

2025/EB.1/7 ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2024

104- أعربت الرئيسة عن شكرها للمقرر لإعداده ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2024، مشيرة إلى أن مشروع الوثيقة عُمم على أعضاء المجلس للتعليق عليه في يناير/كانون الثاني 2025. ووافق المجلس على الملخص.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

105- أعرب المقرر عن تقديره لموظفي **البرنامج** لدعمهم ولأعضاء المجلس ومراقبيه لتعاونهم ومشاركتهم، وأكد أن القرارات والتوصيات الواردة في مشروع تجميع القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية تتوافق مع تلك التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة. وستُنشر الصيغ النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة على الموقع الشبكي للمجلس خلال يوم العمل التالي، وسيجري تعميم مشروع ملخص للمناقشات التي جرت خلال الدورة للتعليق عليه في الوقت المناسب، وسينظر فيه المجلس للموافقة عليه في دورته المقبلة.

ملاحظات ختامية من المديرة التنفيذية

106- شكرت المديرة التنفيذية رئيسة المجلس وأمانته على مساعدتهما في جعل دورة المجلس هذه مثمرة، وأكدت من جديد التزام **البرنامج** بالعمل بفعالية ووضع أولويات استراتيجية واضحة وتهيئة الظروف المناسبة لتوجيه أقصى قدر من الموارد والدعم لعملياته في الخطوط الأمامية. ومن شأن التدابير الصارمة التي يتم تنفيذها لتحقيق كفاءة التكلفة، بما في ذلك تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة، أن تزيد إلى أقصى حد من أثر كل دولار يتم الحصول عليه، فيما يعزز برنامج إدارة التغيير الجاري ومشروع الضمان العالمي هذه الجهود. وأضافت أنّ الحفاظ على ثقة المجلس أمر أساسيا، والإدارة ملتزمة بالعمل مع المجلس بشفافية تامة ومساءلة كاملة.

107- ومع تزايد المخاطر والأخطار التي يواجهها موظفو **البرنامج** أثناء قيامهم بعملهم المنقذ للحياة في أكثر مناطق العالم تعقيدا وتقلبا، إنّ الإدارة ملتزمة بالقدر نفسه بالتمسك بواجب الرعاية تجاه الموظفين وملايين الأشخاص الذين يعتمدون على **البرنامج**. ويجب على المجتمع الدولي العمل معا لحماية سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، ومنع الاستخدام المتزايد للقيود المفروضة على الوصول، والحفاظ على حيّز العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ.

108- وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس على ما قدموه من مشورة وتوجيه ودعم في الوقت الذي يعمل فيه **البرنامج** على تحقيق عالم خال من الجوع، ومستقبل أفضل للأشخاص الذين يخدمهم.

109- وفي ختام الدورة، شكرت الرئيسة المديرة التنفيذية، ومنسقي القوائم، وأمانة المجلس التنفيذي وإدارة **البرنامج** وموظفيه على مساهماتهم في نجاح الدورة.